رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (1057) السنة الخامسة - السبت(6) تشرين الاول 2007
http ://www.almadapaper.com
E.Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية
16 صفحة
250 دينارا

قوة امريكية تنتهك حرمة مؤسسة (المدى) في بغداد

طالباني:حرص العراقيين على الوحدة الوطنية واجب مقدس

بغداد/ PUKmedia

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني انه من الطبيعي ومن الواجب الوطني المقدس ان يحرص كل وطني عراقي غيور على الوحدة الوطنية العراقية حرصه على بؤبؤة عينه وان يعادي جميع محاولات تمزيق العراق وتقسيمه او التحريض على النزاعات الطائفية والقومية ويعادي محاولات التهجير القسري للمواطنين على اساس المذهب والقومية.

واضاف الرئيس في حوار خاص اجرته معه فضائية (الحرة) :"انني طوال عمري النضالي الذي يقترب من (٦٠) عاما كنت دائما من حملة شعار الاخوة العربية –الكردية والكفاح العربي –الكردي المشترك كأساس لوحدة وطنية عراقية متينة وكان لي شرف الاسهام في المعارضة الوطنية العراقية ضد الدكتاتورية ومن اجل عراق مستقل موحد ديمقراطي فيدرالي وقد تحقق الآن والحمد لله".

وحول قرار مجلس الشيوخ الامريكي بتشكيل ثلاث فيدراليات في العراق، قال: "لقد قرأت هذا القرار بدقة وامعان، وهذا القرار لا يتضمن الا ما يعزز الوحدة الوطنية العراقية ويعارض صراحة محاولات تمزيق العراق وتقسيمه، وانا آسف لرد الفعل العاطفي الذي لم يتمعن في اصل المشروع".

وأضاف: القرار في المادتين الاولى والثانية يتكلم عن العنف الطائفي ويعتقد ان مصلحة العراق هي في انهاء هذا العنف الطائفي، فمن يريد تقسيم العراق يعزز العنف الطائفي لا يعاديه.

وتابع قوله "في الفقرة الثالثة يحمل القرار (القاعدة)، المنظمة الارهابية الاجرامية التكفيرية، مسؤولية العنف الطائفي وهو يدعو بعدما يستنكر الجريمة التي ارتكبت في سامراء امام المرقد المقدس للعسكريين الى مقاومة هذه المؤامرة القاعدية، واذا اخذنا الفقرة الرابعة نرى انه يدعو الى حل سياسي جامع وشامل يجمع العراقيين ويوحدهم، ومن يريد التقسيم لا يدعو الى المصالحة الوطنية وحل هذه المسائل، وفي الفقرة الخامسة يتبنى المشروع المادة الاولى من الدستور العراقي التي تنص على ان العراق دولة موحدة مستقلة ديمقراطية، ثم يأخذ من الدستور العراقي الفقرات التي تنص على الفيدرالية ولا يضيف لها شيئا من جانبه ويؤكد على ان بغداد العاصمة".

من ثم تحدث الرئيس طالباني عن مفهوم الفيدرالية قائلا :"كثير من الاخوان لا يفهمون الدور التاريخي للفيدرالية، الفيدرالية أتت تاريخيا من اجل توحيد الاقاليم والمناطق والاستناد الى الدستور في موضوع الفيدرالية يعني ايضا الالتزام بالعراق، لانه يتمسك بالوحدة العراقية التي يمثلها الدستور ويجسدها، ثم يستند الى قرار من البرلمان العراقي حول الفيدرالية".

وردا على سؤال فيما اذا كان رفض قائمة الائتلاف للمشروع سيؤثر على التحالف الاستراتيجي الموجود بينها وبين التحالف الكردستاني، قال رئيس الجمهورية :"انا لا اعتقد ان هذا يؤدي الى الانقسام، التحالف الاستراتيجي بين التحالف والائتلاف قوي جدا وانا لا اعتقد ان الاخوان في الائتلاف اذا درسوا هذا المشروع بدقة يعارضونه، ما اخشاه ان يكون السياسيون العراقيون المعارضون قد سمعوا الاذاعات وسمعوا ما يقال عن تقسيم العراق الى اقاليم، في الحقيقة ليس هنالك تقسيم في هذا القرار، انما هو تأكيد واصرار على الوحدة العراقية فاذا تمعنوا في هذا القرار يجب ان يؤيدوه".

قامت قوة أمريكية في مساء يوم الخميس الرابع من تشرين الأول بتفتيش مبنى جريدة المدى وكسر أقفال بعض الأقسام التي لم تكن مفاتيحها موجودة لدى حراس المبنى.

ويأتي هذا الإجراء بعد يومين من قيام قوة صغيرة من الجيش العراقي بدهم مبنى تابع لمؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون ومصادرة كتب وكراريس ووثائق قديمة متروكة في المبنى.

إن تكرار هذه الممارسات التي لا تعير أدنى اهتمام لحرمة المؤسسات الإعلامية، وتضيّق من حرية الوسائل الإعلامية، يشكل مؤشراً خطيراً ينبغي مواجهته والحد منه ومنعه، خصوصاً أنه طال مؤسسة إعلامية ملتزمة بخطها الوطني وبخياراتها في تأكيد قيم الديمقراطية والحرية ودافعت طيلة سنوات عملها عن إرادة العراقيين في بناء عراقهم الجديد.

ندين هذه الممارسات ونستهجنها، ونطالب بإجراء تحقيق فوري لمحاسبة المقصرين والمتسببين في الاعتداء على مؤسستنا وصحيفتنا من دون أي مسوغ قانوني أو أخلاقي. كما ندعو الحكومة العراقية، بوصفها السلطة التنفيذية، إلى أن تمارس دورها في حماية سلطات الشعب الأخرى، وفي مقدمتها سلطته الرابعة (الإعلام)، كما ندعو النواب المنتخبين وقادة الأحزاب والمنظمات والمثقفين إلى إدانة وشجب هذه الممارسات والحرص على تأمين حرية الإعلام والإعلاميين.

فخري كريم
رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

" غيرة الساسة " ومحنة المواطنين

فخري كريم

ليس صحيحا ان الحكومة كما يقال "طائفية"، مثلما هو حال الاحزاب والقوى المشاركة في العملية السياسية، او المعارضة لها. فكل طرف فيها ينبذ الطائفية بطريقته الخاصة، مرحلا تهمتها الى الاخرين. وهي كلها تتجاوز طائفيتها كلما تسنى لها ذلك في المنعطفات السياسية شرط ان لا تمس سلطتها او امتيازاتها او تقترب من القضايا العقدية التي يتوقف على حلها مصير الدولة والبلاد.

كلها تتصرف " بغيرة " نُحسد عليها، كلما تعلق الامر بوحدة العراق، او بسيادته واستقلاله كما يحسد العراقي ايضا على ردود الافعال السريعة التي تميز كل هؤلاء عندما يداهمنا خطر خارجي، عربيا كان هذا الخطر، ام اقليميا ودوليا.

قادة الدولة والعملية السياسية، بل والمعارضة ايضا بمن فيهم حملة السلاح، سرعان ما يلتقون على موقف مشترك ضد هذه الاخطار والتدخلات.

بل اكثر من ذلك، انهم يلتقون مستبشرين ايضا، في مناسبات الافراح، مثل فوز منتخبنا الوطني، او فوز شذى حسون بلقب "سوبر ستار"او "أكاديمي ستار" لا فرق.

واخر مظاهر التكاتف "والغيرة الوطنية" التي جمعت الحكومة والقادة واطراف العملية السياسية، والكتل البرلمانية، تمثل بموقفهم الموحد ضد قرار الكونغرس الامريكي حول شكل الفيدرالية المقترحة للعراق الجديد.

انهم جميعا وقفوا بصرامة ضد التدخل الاميركي في "شأن عراقي خالص"، يشكل خطاً احمر يمس السيادة والاستقلال ...

ولا اعتقد ان وطنيا غيورا، عربيا كان ام كرديا، مسيحيا ام مسلماً، ينوي اليوم تقسيم العراق، او يوافق عليه، بغض النظر عن مفهوم التقسيم وحدوده ومحتواه، اذ ان بعض القومانيين القدماء والجدد، الصداميين وورثتهم، يعتبرون الفيدرالية ذاتها في إطار عراق ديمقراطي تعددي تقسيماً.

بل ويعتبرون مجرد التأكيد على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بإرادته الحرة، دعوة انفصالية، ويتهددون دعاته بالويل والثبور ما ان يستعيد العراق "عراقهم"، وليس "العراق الديمقراطي"، قواه المنهكة، ويسترجعون سلطتهم عليه !

وبغض النظر عن محتوى قرار الكونغرس، وعما اذا كان كل الذين أصدروا المواقف والبيانات وعقدوا الاجتماعات وفي مقدمتهم رئيس الحكومة، قد قرأوا بإمعان قرار الكونغرس ام انهم اكتفوا بمجرد الاستماع الى اختزالاته او تفسيراته في وسائل الإعلام العربية والعالمية، فان استنكار اي دعوة لتقسيم دولة العراق وليس التأكيد على إرادة شعبه في اختيار الفيدرالية نظاما للدولة، يحظى بدعم المواطنين.

والمثير للحيرة،.. اذا كانت "الغيرة الوطنية " هي دافع كل هؤلاء، ازاء التدخل الاميركي، فاين هي "غيرتهم" ودفاعهم عن سيادة البلاد واستقلاله، حينما يتسابقون الواحد بعد الاخر، الى واشنطن ويطالبون الكونغرس والرئيس بوش شخصيا "بالتدخل" الى جانبهم بكل مايمتلك من وسائل الدعم لمشاريعهم ؟

فهم اذ يتدافعون الى واشنطن والبيت الابيض والبنتاغون "ومرابض السيادة" الاخرى... يطالب احدهم بتعزيز مواقعه في السلطة، ويدعو الآخر إلى الإطاحة بالحكومة لفتح الطريق امامه للعودة الى رئاسة الحكومة، بينما تطالب أطراف سنية بحمايتهم من الحكومة الطائفية. تدعو أطراف شيعية، الى غض الطرف عن دعوة هذه الجهة او تلك لإضعاف الحكومة او العملية السياسية.

وجميعهم يدعون الى بقاء باتريوس وقواته في العراق إلى امد غير محدود...، يقررون هم ساعة الصفر عندما يتم استكمال القوى الذاتية لحماية امن المواطنين والبلاد.

والمثير للشجن أيضا، ان ساعة الصفر لاستكمال القوى من وجهة نظر كل طرف، لا يعني الا "استكماله هو" لقواه في معركة لي الأذرع ونحر الرؤوس ريثما يتسنى له تعزيز دوره في السلطة، وتتأمن له القدرة على تطويعها لصالحه.

لا احد يسال هؤلاء المتنابزين فيما بينهم على اقتسام السلطة وامتيازاتها، عن مدى "غيرتهم" على أوجه السيادة البسيطة الأولية "المنتهكة" من قبل القوات الأمريكية التي تمارس كل أشكال التجاوز والتعدي على المواطنين وسلامتهم، بل وعلى الوزراء والنواب ومؤسسات الدولة دون أي حساب أو رقيب حينما يطالبهم جندي أمريكي بالانبطاح!

بل ان شركة حماية أمريكية، تمارس حق قتل العراقيين عشوائيا، باسم الدفاع عن مدير شركة او مرافق أمريكي، دون حول أو قوة للدولة، بكل أركانها وعجزها عن اتخاذ أي موقف مسؤول إزاءها!

يا قادة الدولة والأحزاب والبرلمان والبلاد..

ان سيادة البلاد واستقلالها لا تنتهك بقرار من الكونغرس رغم أهمية الموقف منه، وبغض النظر عن ملابساته، بل تنتهك "بأسر" قراره الذي قد يبدو في الظاهر انه يتعلق بقضايا الأمن لوحدها، وفي واقع الحال انها تتمثل في تجريد العراقيين من أي حق سواء تعلق الأمر بالحكومة او البرلمان أو الأحزاب ناهيكم عن الشعب المبتلى، المغلوب على أمره..

يا قادة البلاد، المتناوبين على انتهاك حرمة ناخبيكم،.. عليكم بالأولويات السياسية التي تطرحها أوضاع البلاد المتدهورة المجردة من أي سيادة،.. والتي تعيش محنة فراغ الدولة المدنية،.. وهي أولويات تتجسد في استعادة ثقة المواطنين بهذا العراق الذي يراد له أن يكون جديدا...، والذي لن يتحقق مادمتم متقوقعين في مرافئ طوائفكم، يراكم المواطنون فيها وانتم تتدافعون بالمناكب لتحقيق أقصى المكاسب ولو على حساب حرمتهم،.. قبل حرمات الوطن المنتهكة!

احتساب ٨٠٪ من آخر راتب

بالأغلبية المطلقة.. البرلمان يقر قانون التقاعد الموحّد

بغداد / المدى

أقر مجلس النواب بالأغلبية المطلقة، مشروع قانون التقاعد الموحد الذي يمنح رواتب تقاعدية لمنتسبي الجيش العراقي السابق ولضحايا عمليات العنف من منتسبي قوات حماية المنشآت وللحالات الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء.

وناقش البرلمان، في جلسته الثالثة عشرة ضمن فصله التشريعي الثاني التي عقدت الخميس الماضي مشروع قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧ لسنة ٢٠٠٦) المكون من (١٩) مادة، وصوت لصالحه (١٠٦) اعضاء من مجموع (١٤٥) نائبا ممن حضروا الجلسة. وقال مصدر برلماني إن مجلس النواب "وافق بالأغلبية المطلقة على (قانون التقاعد) بعد اجراء تعديلات فنية على عدد من مواده ونصوصه، بعد الأخذ بملاحظات أعضاء البرلمان في جلسات سابقة نوقش فيها مشروع القانون."

وأوضح المصدر، أنه تمت أيضا " اضافة تعديلات قانونية إلى المشروع، قبل إقراره، تسمح بتوفير غطاء قانوني لما ينفذ حاليا من إجراءات... من قبيل صرف رواتب تقاعدية لمنتسبي الجيش العراقي المنحل، وللشهداء من المتعاقدين على ملاك حماية المنشآت... وللحالات الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء لبعضهم لمواقفهم البطولية المتميزة."

من جهته، كشف عضو مجلس النواب عن (التحالف الكردستاني) عبد الباري زيباري أن قانون التقاعد الذي أقر "هو نسخة معدلة عن القانون القديم"، موضحا أن التأخر في إقرار القانون "كان من أجل الوصول إلى الصيغة الأمثل لاستفادة المتقاعد من هذا القانون."

وقال زيباري إن القانون الجديد "سيشمل المتقاعدين الجدد والقدامى"، وذكر أنه "سيتم احتساب (٨٠٪) من آخر راتب يستلمه الموظف قبل احالته على التقاعد"، وأشار إلى أنه سيتم تطبيق القانون الجديد "بعد نشره بالجريدة الرسمية."

وجاء في ديباجة (قانون التقاعد) أن من الأسباب الموجبة لصدوره " تحقيق التوازن بين منتسبي الدولة الموجودين في الخدمة بتاريخ نفاذ القانون، والمحالين على التقاعد قبل نفاذه... من حيث مقدار الراتب، وطريقة احتسابه.. ووضع معادلة دقيقة لاحتسابه، ووضع نصوص قانونية واضحة لضم الخدمة وانتقال الموظف، ولازالة الغموض الذي اكتنف بعض نصوصه."

طالبت بامدادات طبية عاجلة

مستشفيات علاج السرطان تؤكد ان الخطر يهدد الآلاف

بغداد/ المدى

طالبت المستشفيات المختصة بعلاج أمراض السرطان بالإمدادات الطبية اللازمة نظراً لأن النقص في الأدوية الأساسية، يعرض حياة الآلاف للخطر.

وقال إبراهيم محمد، أحد الموظفين في مركز أبحاث السرطان بوزارة الصحة "إن المرضى يموتون جراء أمراض السرطان بسبب النقص في الأدوية في المستشفيات العامة، كما تقوم الصيدليات الخاصة ببيع الأدوية ولكن بأسعار عالية جدا، بحيث لا يمكن للعائلات الفقيرة أن تتحمل تكاليفها."

كما أوضح محمد "في جميع مستشفيات العراق، هناك نقص حاد في أدوية لا يمكن الاستغناء عنها، مثل ...الميثاركسيت...، الذي يستعمل بكثرة في علاج سرطاني الثدي والعظام، وفي حالات معينة في لوكيميا الدم، و...السايكلوفوسفاميد ... المستعمل في سرطانات الرئة والثدي والأورام اللمفاوية."

وتابع: "وذلك بالإضافة إلى...الفينداسايين... المستعمل في جميع هذه الحالات، ولكي يزداد الوضع سوءاً على المرضى، فإن بعض أجهزة العلاج بالأشعة معطلة وبانتظار صيانتها وإصلاحها"، كما نقلت وكالة أنباء إيرين التابعة للأمم المتحدة.

ووفقا لمحمد فإن بعض المرضى الأثرياء، يسافرون للخارج من أجل العلاج، عندما يحصلون على التأشيرات، غير أن العائلات الفقيرة يائسة، فهي لا تستطيع تحمل نفقات العلاج الخاص.

وأشار قائلا، "بناء على معلومات تلقيناها في مركزنا، فلقد توفي ٦٠ شخصا في الأقل إثر مرض السرطان خلال الشهرين الماضيين، نتيجة للنقص في الأدوية، وفي حالة بعض المرضى، يمكن للسرطان أن ينمو بسرعة هائلة إن لم تتوفر العلاجات، وإن استمر الوضع على ما هو عليه، فسيتم رصد حالات أكثر خلال الأسابيع المقبلة."

ونقلت CNN عن أستاذ الأورام السرطانية في مستشفى أبحاث السرطان في العاصمة بغداد، فؤاد عبد الرزاق قوله إن تجار السوق السوداء متواجدون عند أبواب المستشفى، يبيعون أدوية لعلاج السرطان.

بهدف تأمين عملية تفتيش النساء

تعيين ٦٣٦ مفتشة في شرطة النجف

النجف/ المدى/ وكالات

لتأمين عملية التفتيش للنساء في اغلب المرافق الحيوية في النجف والكوفة والدوائر الحكومية والمراقد المقدسة تم استحصال موافقة وزارة الداخلية على تعيين (٦٣٦) مفتشة على ملاك شؤون الشرطة.

اعلن ذلك العميد عبد الكريم مصطفى العامري قائد شرطة النجف وأضاف: ان موافقة وزارة الداخلية جاءت بناء على الطلب المقدم من قبل قيادة الشرطة في محافظة النجف بعد أن تم توضيح أن اغلب المفتشات يعملن منذ أكثر من سنة وبدون راتب واقتصر ملاك شرطة المحافظة على ٣٥ من الشرطيات المعينات."

وأضاف "تم تعيين المفتشات بعقد لمدة سنة واحدة على ملاك قيادة شرطة محافظة النجف بشرط تأمين رواتبهن من ميزانية قيادة الشرطة لحاجة المحافظة الماسة للمفتشات في كافة الدوائر والمرافق الحيوية والمراقد المقدسة."

وذكر أن "المفتشات سيثبتن للعمل مع الشرطة في مهمات التفتيش للنساء في اغلب المرافق الحيوية لمركز المدينة القديمة والأماكن المهمة في النجف والكوفة وعدد من الدوائر الحكومية والمراقد المقدسة المنتشرة في المحافظة."

يذكر أن عشرات الموظفات بشعبة الأمن السياحي العاملات في نقاط التفتيش في محيط الصحن العلوي خرجن في عدة تظاهرات كان آخرها في الشهر الخامس من عام ٢٠٠٧ أمام مبنى مجلس محافظة النجف للمطالبة بصرف مستحقاتهن المالية المتأخرة منذ عام وأربعة أشهر.

ويصل عدد المفتشات إلى ٢٠٧ مفتشات، يعملن تحت إدارة شعبة الأمن السياحي الدينية.